مآلات مشروع السودان الحديث

بروفيسور / حسن مكي

نعم – هناك سودانان – سودان حديث ، خرج من رحم الدولة التركية / المصرية ثم الإدارة الإنجليزية – وسودان قديم تدل عليه ممالك السودان القديمة علي النيل ، وسلطنات دارفور، وممالك تقلي والمسبعات ، وحدث انقطاع في الإنجازات الحضارية التي قام عليها السودان القديم في كرمة وكوش ونبتة والمقرة وعلوة – ، وما بقي من تلك الحقب إلا المعابد والكنائس والإهرامات والمدن الملكية والساقية وشيء من الحلي والمجوهرات والأواني الفخارية والخزفية واللغة المروية بحروفها ورموزها .

وتعرض السودان لانقطاع حضاري دام قرابة الألف سنة منذ سقوط مروي " البجراوية والمصورات " ولم تجدد أو تضف علوة والمقرة الكثير ، فانكمشت اللغة المروية وأندثرت الديانات القديمة وتم تحويل بعض المعابد إلي كنائس في الحقبة المسيحية وبرزت اللغات القبطية والهيلينة ولكنها كانت لغة الصفوة من حكام وكهنة . ولم تبرز مدن ومعابد في حجم نبتة والبجراوية وإن وصفت سوبا عاصمة علوة بكثرة الكنائس والمزارع والخضرة ، ولكن لم يصل لنا كتاب كتبه سوداني " علوي أو مقري أو نوبي " عن تلك الحقبة باستثناء مشاهدات بعض الرحالة الأجانب والعرب .

صحيح أن التواصل الثقافي ، أو النيل الثقافي الذي يتدفق من منابع الوجدان والتفكير وعقل نبتة وتقاليد مروي ، مايزال له شواهد في الشلوخ والخفاض ومراسم الاربعين في العزاء والولادة وشيء من الرقص والطقوس . إلا أن السمة الكبري هي الإنقطاع الحضاري – حيث حلت حضارة ذات ابعاد بدوية ورعوية مكان حضارة الممالك النيلية النوبية بانجازاتها المتقدمة في العمران والبناء واستخدام الحديد والفنون.

ويسرد ابن خلدون في تاريخه شيء من اسباب هذا الإنقطاع ، المتمثل في أن القبائل العربية الرعوية البدوية من جهينة وغيرها ، أصطدمت بملوك النوبة ، فحاربوها فلما عجزوا عن مغالبتها ، صانعوها وزوجوها بناتهم وخرج من أصلابهم ، سودان المستقبل المائل لا خلاف البداوة والرعي شأن أبائهم ، وانكمس سودان الزراعة والمتوطن في ثقافة السودان القديمة ، وقارن بين انجازات نوبة حلفا في حلفا القديمة والنوبة في حلفا الجديدة ومافيها ضيق وكآبة .

وفي إطار هذا التجاذب الحضاري ولد العقل الإسلامي السوداني ، والعقل الإسلامي روح ذو طبائع وتخلقات مختلفة ، فمنه الفلسفي كما هو عند الكندي وابن سينا وابن طفيل وابن مسكويه ، ومنه الفكري والأدبي والتاريخي ، كما هو عند الجاحظ والطبري وياقوت الحموي والاصفهاني، ومنه القانوني والفقهي والشرعي وهو التيار العام كما هو عند طائفة المفسرين والمحدثين كابي حنيفة ومالك والبخاري وابن تيمية وابن القيم والشاطبي والقرطبي وغيرهم . وبرزت انجازات حضارية كما في وضعية دمشق أو بغداد أو اصفهان أو القاهرة ، وغيرها ، ولكن تخلفت دنقلة ومن بعدها قري وسنار وبرز نموذج إسلامي أقرب إلي اويس القرني وانقطاعه والجنيد وزهده وعبدالقادر الجيلاني وتقشفه ورقائقه كما تجلي في كتاب طبقات ودضيف الله ومدارس الأولياء الذين يمشون علي الماء ولكن لايبنون علي الارض .

وبرزت ثقافة سودانية وعقل سوداني مشبع باوراد الشاذلية ومأثورات ابن ادريس وأشعار واوراد السادة السمانية والقادرية وأصبحت لغة الإنجاز الفناء في الخلوة وليس الجلوة ، وبرزت الحضرات واختفت الحضارة وبتجلياتها المادية . وتم صناعة عقل سوداني جديد مستغرق في الكرامات ومتابعة الترقيات الروحية والوهمية، وفي شغل عن الإنجازات العملية ومطلوبات الحضارة المادية – لذا حينما جاء الرحالة الاجانب وجدوا أمر اختراق واحتلال البلاد سهل ، عبر عنه بوركهارتBurkhardt قائلا بثلثمائة رجل مسلح بالسلاح الناري يمكنك احتلال كل ديار الفونج وممالك ومشيخات السودان علي النيل من حلفا إلي فازوغلي. وحدث هذا ، حينما غزت جيوش الوالي محمد علي بقيادة اسماعيل باشا ديار الشايقية والعبدلاب والفونج ، ولم تواجه إلا بمقاومة محدودة , ومع إن أجندة محمد علي لفتح السودان لم تختلف عن اجندة نابليون في فتح مصر فكلاهما سعي لبناء امبراطورية ، ولولا الأول لما كان الثاني ، وكأنما مصر والسودان كانا بلا قيمة ، حيث دخل نابليون كذلك مصر قبل نيف وعشرين عاما من دخول جيوش محمد علي السودان ، ووجه كذلك بمقاومة محدودة ، كما أن الطريقة التي جلس بها الوالي محمد علي علي عرش مدهشة وغربية ، كأنما خلت مصر درة العالم الإسلامي حينها من الرجال ليجلس في عرشها من لايتحدث باللغة العربية وليس له عصبية ولا تعرف له جذور إلا حب المغامرة وشيء من المساندة العثمانية .

ومهما يكن ، فإن نواة مشروع السودان الحديث ، بذر بذورها احفاد محمد علي الذين ارسوا حدود السودان وملحقاته الإدارية وأدخلوا البواخر البخارية والإتصال السكاني وتوسعوا في استخدام السلاح الناري وقواعد الجندية الحديثة ، المستلهمة من تجربة نابليون في مصر وشيء من قواعد الحكم الحديث الذي شابه الظلم والجبايا وقهر الرجال مما مهد الظروف لإندلاع الجهاد المهدوي ، الذي حكم 14 عاما من أصل نحو الثمانين عاما تقاسمهحا المهديون والأتراك وإن فاز الإتراك بجلها نحو 64 عاما، ومابين ظلم الإدارة التركية وفوضي الإدارة المهدوية ورثت الإدارة الإنجليزية حكم السودان وأرست مشروع السودان الحديث ، كدولة وطنية تقوم علي أساس المواطنة وتستلهم بالتدريج المدنية والحضارة الغربية .

مثل مد خطوط السكك الحديدية الرابط الجغرافي بين مكونات هذا المشروع ، حيث امتدت السكك الحديدية من حلفا إلي ابوحمد ومنها إلي الخرطوم – كوستي الأبيض ومن الخرطوم إلي بورتسودان – ومن كوستي البواخر البخارية إلي جوبا وخطوط التلغراف والهاتف ومراكز الجيش والإدارة والشرطة ثم خزان سنار ومشروع الجزيرة ومشاريع زراعية أخري وكلية غردون التذكارية " جامعة الخرطوم فيما بعد " وأخذ أهل السودان يتلمسون ثمار المدنية الاوربية من مياه نظيفة وكهرباء بعد أن كانت ملامستهم لاتخرج عن رحلة الحج والتجارة المحدودة ومصر وإثيوبيا بالقوافل المضنية وأصبحت البضائع تصل في أيام بعد أن كانت تستغرق الشهور والسنين.

تلمس السودانيون نسبيا مفهوم العدالة في محاكم الإنجليز، بدلا من الأحكام الاعتباطية والعشوائية أيام الإدارة التركية، وسفك الدم غير المبرر في المهدية. وفشل الدولة في مكافحة الأوبئة والمجاعات ، وقارن السودانيون بين مجاعة سهنة ستة (1889 م) أيام المهدية التي أكلوا فيها الميتة والقطط والفئران . ومجاعة 1906م التي جلب فيها الإنجليز الذرة من الهند وأفلت الناس من الموت بنصيع الغازي الإنجليزي.

ماذا يريد السودانيون بعد أن نالوا استقلالهم .

انعتق السودانيون من حكم الإدارة الإنجليزية بعد 55 عاما ، تعرفوا فيها علي المدنية الغربية ونظم الحكم الجديدة ، التي تقوم علي الإنتخاب وتداول السلطة من المجالس المحلية إلي البرلمان ومجلس رئاسة الدولة ورئيس الوزراء ومحاكمته في البرلمان كما

جاء في كتاب الرئيس اسماعيل الأزهري " الطريق إلي البرلمان " ولم يعد أساس الحكم السودان فقط الإدارة الأهلية وحكم المشايخ وإن ظلت هذه موجودة كركيزة من ركائز الحكم في إطار مشروع السودان الحديث.

قبل السودانيون بهياكل الحكم الجديد ، والتمسوا بالسودنة ملء الوظائف التي كانوا يشغلها الإنجليز والمصريون ، إلا أن انعتقوا وعن طريق البرلمان من حكم الإدارة الإنجليزية – المصرية وأصبح السودان دولة مستقلة في 1/1/1956 – ومنذ ذلك اليوم اصبح هم السودانيون مراجعات في مشروع السودان الحديث وليس ارتدادا عليه .

وكان أهم هذه المراجعات في دائرة السياسات الثقافية للدولة حيث استهلكت الطاقات في قضية دستور إسلامي أو علماني ، ووضعية الشريعة الإسلامية مع قبول للمطلوبات الأخري وهي السلام والتنمية والديمقراطية ، ولكن ما لبث السلام أن انخرق بحرب الجنوب واغرقت الديمقراطية بالإنقلابات العسكرية (1958–1969–1985– 1989 إلي يومنا).

ونتيجة للإنقلابات العسكرية ازدادت الحروب مما أدي إلي إنفصال جنوب السودان وحروب دارفور وجبال النوبة والشرق . وفقد السودان السلام والديمقراطية بينما حدث تقدم في التنمية وتأصيل السياسات الثقافية واشتد التدخل الخارجي في السودان نتيجة لتوجهات السودان الخارجية وتحميل الإدارة السودانية السودان لمطلوبات خطاب فوق طاقاته وفوق قدراته ولا يتفق مع مصالحه الآنية . ولعل من بينها احتضان المعارضة السياسية لعدد من دول الجوار ، والوقوف ضد سياسات الدول الكبري في مواجهة العراق وسوريا وفلسطين وشبهة المشاركة في محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك ، وتوزيع السلاح دون قدرة علي ضبطه علي القبائل التي لم تكتف بمحاربة حركات التمرد ، وإنما وظفته في تصفية حسابات تاريخية مع جوارها من القبائل المتصارعة معها في المرعي والمسارات والحقوق التاريخية علي الارض ، مما عرض السودان لعقوبات دولية وأخرى آحادية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، اضعفت اقتصاده وفرضت عليه التوجه ناحية الصين.

ومن الأخطاء الكبيرة تغليب معيار الولاء علي الكفاءة ، كما إن إدارة الدولة بدون شفافية ، وتجريد الإدارات التنفيذية من كثير من اختصاصاتها وإبطال المحاسبة والمدافعة ، اضعف قدرات الدولة علي الأخص الخدمة العامة مما أدي إلي هزات عميقة في بناء

الخدمة العامة وأصبح الناس يتوسلون لقضاء احتياجاتهم بالرشوة والواسطة ، كما أن ضعف المرتبات ، جعل الاصل التعاطي مع مطلوبات الحياة خارج دائرة مرتب الدولة الضعيف ، باصطناع العلاوات والحوافز وتبرير بيع الخدمة العامة وتعاطي الرشوة .

وبرز الضعف الهيكلي في أهم مقومات الدولة ، اي في المؤسسة العسكرية التي نتيجة لعدم التدريب وضعف الإحتكاك الخارجي وضعف المرتبات فشلت في القضاء علي الحركات المسلحة المحاربة للدولة ، والتي اصبحت متمركزة ولها قواعد ومراكز قيادة داخل البلاد . كما أدي الضعف الهيكلي لتحرير شهادات عدم الكفاءة لكثير من مؤسسات الدولة التي قام عليها مشروع السودان الحديث كالسكة الحديد والنقل النهري والخطوط الجوية والبحرية ومشروع الجزيرة وغيرها.

سجلت إدارة حكم حقبة الإنقاذ نجاحات في تصفية السكن العشوائي وتخطيط المدن وبناء السدود ومد خطوط الكهرباء في ظل النجاح في استخراج البترول وتوظيف موارده ، وبروز جامعات ثورة التعليم العالي وثورة الطرق ، مما أدي إلي تحريك جزئي للإقتصاد ولكن هذه البنية الجديدة مهددة بموجات هجرة الكوادر المؤهلة ، إذ من سيحرك الجامعات ويدرس فيها في ظل هجرة العقول المدربة إلي الخارج ، ولايبق إلا متقاعد أو من لايجد طريقا للإغتراب .

أدي فقدان الديمقراطية إلي إهدار قيمة الحرية والحوار وقتل المبادرات ، حتي إن إقامة ندوة سياسية أو فكرية يحتاج إلي تصريح من الأجهزة الأمنية وكذلك شأن التواصل مع الصحافة والتعاطي مع أجهزة الإعلام ، مما سلب قادة هذه الأجهزة حيوية البحث عن الافضل وفتح أجهزتهم ومؤسساتهم وصحفهم لحركة اللحوار ومطلوبات ذلك من أوكسجين الرأي الحر والتعاطي الحر دون كابح أو لاجم . ومع قليل من الموازنة يتضح أن نظام الإنقاذ أصبح عبئا علي البلاد ويكلف استمراره الآتي :

- استمرار العزلة الدولية والعقوبات الاقتصادية التي أصبحت تقع عموديا على كاهل المواطن .
- إنخراط المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في جهاد غير مجد ومنهك يجعلها في خصام غير مبرر مع الحركة المجتمعية مما يعمق الكراهية والاستقطاب لمؤسسات

تستحق الاحترام والتأييد حينما تقوم بوظيفتها الاساسية في حماية الأمن والدفاع عن البلاد وليس فقط حماية النظام وستر عوراته .

- أدي فقدان الحريات والمدافعة والتدابير السرية للاعتداء علي المال العام والتجاوزات والفساد المقنن كما أنه لأول مرة في تاريخ السودان أصبح عدد من الوزراء وكبار المسؤولين يعملون في التجارة ومجالات الكسب الآخري موظفين صلاحياتهم في تطويع أجهزة الدولة في خدمة كسبهم الآخر .
- أصبحت بعض الأوضاع العسكرية والإدارية خارج السيطرة وما عاد رئيس الدولة ومعاونيه قادرين على المحاسبة والمتابعة والتسيير ، بل وأصبح الرئاسة تعطي الإنطباع بأنها مشلولة وفاقدة الصلاحية ، وتصريحاتها ينسخ بعضها بعضا.

وفي ظل هذه القراءة ، فإن الخلل الاساسي هو في الرئاسة ذاتها ، كما أنها قد جلست علي دفة الحكم بما فيه الكفاية ، ولن تستطيع فك العزلة الدولية ولا العصوبات ولا ايقاف الفصاد ولا إطلاق حركة. المراجعة والنقد والتقويم. ولا التحكم في. موجهة الهجرة والاغتراب ولا اعادة الثقة والحيوية لأجهزة القضاء والدولة وإذا كان ذلك كذلك – فليس من سبيل لإصلاح إلا قيام الرئيس باتخاذ تدابير انتقالية – تقوم علي نقل صلاحياته لإدارة انتقالية تقوم بمهام المرحلة الإنتقالية إطلاق الحريات وإشاعة مطلوبات الحريات الشخصية والعامة وإيقاف الحروب بالمصالحة وتهيئة الظروف لإنتخابات وقواعد الإنتقال السلمي للسلطة والله أعلم .